دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع
- نحو آليات للوقاية من الجريمة -

د. حمزه عبدالمطلب كريم المعايطة
- الجامعة الأردنية -

ملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع نحو آلياتالوقاية من الجريمة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانه وزعت على عينة عنقودية بلغ حجمها **590**من طلبة الجامعات وهي الجامعة الأردنية، وجامعة الحسين، ووجامعة اليرموك وتم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي لاستخراج نتائج الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن عدد طلبة الكليات العلمية يفوق طلبة الكليات الإنسانية وشكلوا ما نسبته 59.8٪ من مجموع أفراد عينة الدراسة، في حين شكل طلبة الكليات الإنسانية ما نسبته 40.2٪ من مجموع أفراد عينة الدراسة، وبينت النتائج بالنسبة لمتغير دخل الأسرة فقد احتل الطلبة ممن دخل أسرهم الشهري يقع ضمن الفئة (أقل من 500 دينار) المرتبة الأولى بنسبة 47.5٪، مقابل 32.2٪ من الطلبة ممن دخل أسرهم يقع ضمن الفئة (501-1000 دينار)، وأخيراً الطلبة ممن دخل أسرهم يقع ضمن الفئة (أكثر من 1000 دينار) بنسبة بلغت 20.3٪ من مجموع أفراد عينة الدراسة.وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة تعزى للنوع الاجتماعي. وهذا معناه توافق الطلبة الذكور والإناث في الرأي حول دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع نحو آليات الوقاية من الجريمة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وبناء على نتائج الدراسة فقد تم صياغة عدد من التوصيات منها: زيادة مستوي التوعية والوقاية من الجريمة من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية بشكل مستمر ومتكامل في المجتمع.وإجراء مزيد من الدراسات العلمية حول دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية نحو آليات الوقاية من الجريمة من خلال مراكز البحوث العلمية للحد من الجريمة وتنمية المجتمعات.

المفاتيح الرئيسية: مؤسسات التنشئة الاجتماعية، الوقاية من الجريمة.

Abstract

The study examines the role of socialization institutions in preventing crime, using a statistical descriptive method. It was divided into a cluster sample of 590 university students in namely University of Jordan, Al-Hussein University, and YarmoukamUniversity. The study concludes that scientific faculties students overnumber human and social faculties (59.8% for the first category and, 40.2% for the second one). The results show that for the household income variable, students whose monthly household income falls below 500 JD represent47.5% of the total sample, compared to 32.2% for the students whose household income falls between 501-1000 JD. Finally, the students whose household income falls above 1000 JD represent 20.3% of the total sample. The study finds that there are no differences regarding the role socialization institutions in crime prevention that can be attributed to gender. This means that both male and female students do agree on the role of social institutions in society concerning crime prevention mechanisms. According to the results of the study, a set of recommendation were formulated: increasing the level of awareness and crime prevention through socialization institutions in a continuous and complementary manner withing the community; advancing more scientific studies on the role of socialization institutions within societies regarding Crime prevention mechanisms, through encouraging scientific research centers for crime reduction and community development.

Key words: socialization institutions, crime prevention.

المحور الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

تعد مؤسسات التنشئة الاجتماعية من أهم الوسائط الحتمية لعملية التنشئة حيث تتدخل في تكوين شخصيه الإنسان ونظرا لأهمية مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها التكاملي في التنشئة الاجتماعية تسهم في توفير الأمن الاجتماعي والذي يعدَ الأمن الاجتماعي حاجة أساسية للأفراد، وضرورة لبناء المجتمع، وهو مرتكز أساسي من مرتكزات تشييد الحضارة الإنسانية، فلا أمن بلا استقرار ولا حضارة بلا أمن. ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خالياً من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار.ويستشعر الإنسان منذ ولادته حاجة الاستقرار بصورة غريزية، ويسعى إلى الشعور بالأمان والاطمئنان. ولتحقيق الأمن والآمان حرصت جميع المجتمعات على تعزيز معايير السلوك العام لديها وعدم التعدي وانتهاك تلك

القواعد، حيث تبذل الجهود لتحقيق الأمن والاستقرار لأفرادها من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية مثل الأسرة، المدرسة، الجامعة، دور العبادة وسائل الإعلام.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

ومن الملاحظ أن بعض أفراد المجتمع يمتنعون عن المساعدة أو المشاركة أو التعاون مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية فعلى سبيل المثال أن الواجب الأمني موكل أساساً إلى المؤسسات الأمنية ولا علاقة لهم به، بالمقابل نجد أن المجتمع بأسره بحاجة ماسة للأمن تفرض عليهم القيام والتعاون إن وجد استجابة من المؤسسات الأمنية، فعليها المبادرة إلى خلق علاقة تبادلية إيجابية مع المجتمع ومؤسساته لتحقق الهدف الأمني المطلوب، والعمل على تثقيف وتوعية أفراده بضرورة المشاركة من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأسرة، المدرسة الجامعة، الأعلام.. الخ في الوقاية من الجريمة لخطورتها وآثارها السلبية في المجتمع. لكن هذه الفجوة في طبيعة العلاقة المتبادلة بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمجتمع بأسره تعد مشكلة تستحق البحث والدراسة والوقوف عليها، ومن هنا تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع نحو آليات الوقاية من الجريمة؟** وينبثق عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:

هل هناك فروق في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة تعزى النوع الاجتماعي ؟

هل هناك فروق في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة تعزى لمستوى دخل الأسرة الشهري؟

3.1 أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الاعتبارات الآتية:

تبرز أهمية الدراسة من كونها تستقصي اتجاهات أفراد عينة الدراسة وكونهم قادة المستقبل في كافة المواقع القيادية في الدولة.

تسهم نتائج الدراسة وتوصياتها العلمية بمساعدة المؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية من الوقاية والحد من الجريمة.

4.1 أهداف الدراسة:

يقوم الباحث بأجراء دراسة ميدانية لبيان مدى تأثير بعض المتغيرات الاجتماعية على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة وهدفت الدراسة الحالية إلى ما يلي:

التعرف إلى الفروق في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي.

التعرف إلى الفروق في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة وفقاً لمتغير مستوى دخل الأسرة الشهري.

5.1 التعريفات والمفاهيم الإجرائية:

1.اتجاهات أفراد عينة الدراسة: هي تنظيم ثابت نسبياً من المعتقدات حول موضوع نوعي أو موقف معين (فيزيقي أو اجتماعي أو مجرد) يؤدي بصاحبه إلى أن يستجيب بأسلوب تفضيلي(الغرباوي، 2007).

2.مؤسسات **التنشئة الاجتماعية:** هي مؤسسات متعددة تعمل وكالات للتنشئة نيابة عن المجتمع أهمها الجامعة والمؤسسات التعليمية والأسرة والمساجد، ومؤسسات غير حكومية.

3.الجامعة: هي مؤسسة للتعليم العالي والأبحاث، وتمنح شهادات أو إجازات أكاديمية لخريجيها. وهي توفر دراسة من المستوى الثالث والرابع (كاستكمال للدراسة المدرسة الابتدائية والثانوية). وكلمة جامعة مشتقة من كلمة الجمع والاجتماع، كما كلمة جامع، ففيها يجتمع الناس للعلم.

4. الوقاية:(protection) الوقاية من الجريمة يتم وفق ثلاث مستويات وهي:

أ. الوقاية من الدرجة الأولى: تحاول منع حدوث الجريمة، أو تقليل معدل وقوعها.

ب. الوقاية من الدرجة الثانية: تحاول خفض عدد الأشخاص مرتكبي الجريمة حاليا.

جـ. الوقاية من الدرجة الثالثة: وتهدف إلى خفض معدلات ارتكاب الجرائم وتكون عادة من خلال العلاج والتأهيل وإعادة الاندماج الاجتماعي.

المحور الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

مفهوم الاتجاهات

يعد مفهوم الاتجاهات مفهوماً قد تجاوز المفهوم المرتبط بالجانب النفسي والاجتماعي، أو حتى التنظيمي بل تعداه إلى الاقتصاد والسياسة حيث زاد الاهتمام باتجاهات الناخبين وحتى المواطنين العاديين بشكل عام وذلك من منطلق الافتراض إن للاتجاه اثر على السلوك.وقد عرف الاتجاه بأنه نظام متطور من المعتقدات والمشاعر والميول السلوكية ينمو بنمو الفرد وتطوره ويختلف باختلاف الظروف التي تعايشها.كما يختلف باختلاف مستوى أدراك الفرد الذي يلعب الدور الرئيسي في تحديد موقفه من الإحداث (إبراهيم، 2004).

الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية تصاحب كافة المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة عن دروب التقدم، ويصفها البعض بأنها سلوك اجتماعي مضاد للمجتمع ومخالف للقانون وثقافة المجتمع وهي على هذا الأساس توجد في كل المجتمعات مع اختلاف ملامحها من مجتمع لآخر.وتشير الدراسات والتقارير الدولية حول ظاهرة الجريمة في مختلف دول العالم إلى ارتفاع معدلاتها واتجاهها نحو الزيادة عامًا بعد عام، وبسبب التطور الهائل في وسائل الاتصال والانتقال تطورت أشكال الجريمة وأساليب ارتكابها وتعدت الجريمة جرائم الاعتداء على النفس والمال إلى جرائم مستحدثة مثل الجرائم الاقتصادية وجرائم الإرهاب والمخدرات.وعلى ذلك بات من الضروري التصدي للموجة المتنامية من الجرائم، من خلال العمل على مكافحتها والحد من تغلغلها في المجتمعات الآمنة، ولا يتأتي هذا إلا من خلال العمل على الوقاية من الجريمة ومحاولة وأدها في مهدها(أبو السعود، 2017).

وأظهرت نتائج البحوث التي أجريت في السنوات الأخيرة في العديد من دول العالم مدى محدودية أثر العمل الشرطي التقليدي في الحد من تزايد معدلات الجريمة، كما أكدت الدراسات الإحصائية فشل سياسة الردع العقابي في تحقيق الأهداف المطلوبة منها وهي منع الجريمة أو الوقاية منها، وترتيبًا على ذلك لم تعد أجهزة الشرطة

والعدالة الجنائية في أي مجتمع من المجتمعات قادرة - مهما أتيح لها من إمكانيات - على الوقاية من الجريمة ومواجهة تيارها الجارف الآخذ في النمو والتحول النوعي نحو العنف، والاستخدام الذكي والسريع لمعطيات العصر التقنية والمادية.وقد استخلص بعض الباحثين عدة اتجاهات حديثة للوقاية من الجريمة، وهذه الاتجاهات ليست منفصلة، بل هي مترابطة ومتسقة ويجب أن تنفذ في آن واحد كما يلي(أبو السعود، 2017):

الاتجاه الأول: يهدف إلى الوقاية من الجريمة من خلال تصميم البيئة وتغييرها تغييرًا من شأنه تقليل فرص ارتكابها لتثبيط عزم المجرمين المحتملين.ولتحقيق هدف الوقاية من الجريمة من خلال هذا الاتجاه، يرى البعض أن ارتكاب الجريمة ليس مرتبطًا فقط بالسمات البيولوجية والنفسية للمجرم، ولا العوامل الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع بل يرتكز أيضًا على العوامل الموقفية التي تؤثر على ارتكاب الجريمة. والوقاية من الجريمة وفقًا لهذا الاتجاه - تتحقق من خلال إعادة النظر في أساليب تخطيط المدن والتصميمات المعمارية على نحو يصعب ارتكاب الجرائم أو يقلل فرص ارتكابها.

الاتجاه الثاني: ويهدف هذا الاتجاه إلى اتخاذ تدابير وقائية فعالة لحماية ضحايا الجريمة المحتملين، حيث أظهرت الدراسات والبحوث أهمية دور المجني عليه في ارتكاب الجريمة، فالمجني عليه في كثير من الأحيان يخلق بسلوكه وأفعاله هذه المغريات، وهذه المنبهات التي ستحث المجرم الكامن على التحرك وستدفعه إلى الانقضاض على فريسته.ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن من الواجب اتخاذ تدابير وقائية فعالة لحماية ضحايا الجريمة المحتملين بشتى الطرق مثل استخدام وسائل الإعلام والتوعية والتعليم بهدف تغيير سلوكهم أو حثهم على أخذ الاحتياطات الواجبة لحماية أنفسهم وأموالهم ضد الاعتداء.

الاتجاه الثالث: ويهدف الاتجاه الثالث إلى العمل على إجراء تغييرات اجتماعية جذرية فقد ثبت من خلال التجارب التاريخية أن الجريمة الناتجة عن المشاكل الاجتماعية لا يمكن حلها بقانون العقوبات، حيث أن هناك بالفعل جرائم (كالثأر وإدمان المخدرات) لم تفلح القوانين والعقوبات الشديدة القسوة في القضاء عليها أو الحد منها، ويتطلب علاج مثل هذه المشكلات حلولاً اجتماعية تعالج الجذور، وتسعى

إلى منع الأسباب والظروف التي تخلق الدوافع لارتكاب الجرائم.والسبيل إلى هذه التغييرات إنما يكون عن طريق مشاركة الجماهير والمؤسسات في تنمية المجتمعات المحلية اقتصاديًا واجتماعيًا، ومن الضروري أن تتكون قناعة كاملة لدى جميع أفراد المجتمع مؤداها أن كثيرًا من مشكلات مجتمعهم حلها في يدهم، وبجهودهم الشخصية، وأن مجرد إزاحتها عن كاهلهم ووضعها على كاهل الحكومات إنما هو هروب لن يحل هذه المشكلات. ويمكن تعريف الاتجاهات على أنها المشاعر المنبثقة عن الخبرة المسبقة والتي تؤدي إلى وجود رغبه لدى الفرد في اتخاذ سلوك معين، أو أطلاق حكم على موضوع الاتجاه، وتكون الاتجاهات نحو الأشخاص، أو ظروف العمل، أو أدوات العمل، وغيرها من الأمور.

العوامل المؤثرة في الاتجاهات

يعتبر قياس الاتجاهات وسيله من وسائل قياس الأداء والتي يمكن من خلالها التعرف على ميول واتجاهات الإفراد العاملين ومدى قناعتهم بالعمل والانجاز وكذلك يعمل هذا النوع من القياس في مجال التقلبات النفسية والاجتماعية المحيطة بالعمل.وفيما يلي أهم العوامل المؤثرة في الاتجاهات (جبلي، 1998):

1.عوامل بيئية: اى أن البيئة التي يتفاعل معها الفرد على مستوى الأسرة والمدرسة والوسط الإعلامي والعادات والتقاليد السائدة.

2.عوامل خاصة بالفرد: مثلا تجارب الفرد وخبراته، ومستواه الثقافي والتعليمي ومستوى إدراكه.

3.عوامل لها علاقة بالحدث أو الموقف موضوع الاتجاه: الفرد بطبيعته مدفوع لإشباع حاجات هو ذلك للتخفيف من حدة التوتر الناتج عن هذه الاتجاهات والفرد يتكون لديه اتجاه ايجابي نحو كل المواقف والإحداث والأشخاص المساهمين في سبيل إشباع رغباته، بينما يتخذ موقف مضاد من الأشياء التي أعاقت تحقيق الهدف هذا الاتجاه السلبي قد يدفع الفرد إلى أنماط سلوكيه متعددة قد تأخذ شكلا عدوانيا ويتم ذلك حسب اتجاه الفرد نحو الموقف.

ونظراً لازدياد عدد السكان واتساع رقعة المساحات السكانية، إضافة إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرات العولمة، والتحديات الثقافية والاجتماعية

داخلياً وخارجياً، أصبحت أجهزة الشرطة بحاجة إلى دعم اجتماعي يساند أعمالها ووظيفتها بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي لتستطيع أداء مهامها لمكافحة الجريمة والحفاظ على أمن الفرد والمجتمع، هذا الدعم الاجتماعي الذي تحتاجه أجهزة الشرطة يندرج تحت مفهوم الشرطة المجتمعية والذي أثبت عالمياً كفاءته في الحد من انتشار الجريمة على المستوى العالمي (كسناوي، 2009).وتبذل مؤسسات التنشئة الاجتماعية جهوداً في مجال الوقاية من الجريمة سواء بصورة مباشرة عن طريق أجهزتها الإعلامية المختلفة، التقليدية منها والمستجدة التي تعتمد على الأجهزة التكنولوجية الحديثة، وإنشاء وحدات وإدارات العلاقات العامة التي تنشر الوعي والوقاية من الجريمة بين مختلف فئات المجتمع، سواء عن طريق المعالجة الإعلامية لبعض المشكلات الأمنية، كالتعريف بأسبابها وتبيان خطورتها، وانعكاساتها السلبية على الفرد والمجتمع، أو عن طريق مختلف المؤسسات التعليمية والاجتماعية والدينية المرتبطة بوقاية المجتمع من الجنوح والجريمة. ويتزايد الاهتمام لدى الدول العربية بمجالات مكافحة الجريمة وإغفال الجانب الوقائي، حيث يلحظ أن مساحة العمل الأمني في مجال المكافحة يتقدم بشكل كبير على العمل الوقائي، وذلك من خلال ما تنفقه هذه الدول من أموال وما تقيمه من مؤسسات أمنية وما ترصده من إمكانيات بشرية لحصر الجريمة ومكافحة المجرمين، وهذا كله جاء على حساب العمل الوقائي الذي لم يحظ حتى الآن بالاهتمام نفسه ولا بالسخاء نفسه، رغم أن معظم الدراسات الاجتماعية والأمنية تؤكد أن الوقاية هي الأصل والمكافحة هي الفرع، فضلاً أن العمل الوقائي أقل كلفة وأكثر فاعلية. ومن هنا تأتي الدعوة إلى ضرورة التركيز على العمل الأمني الوقائي حلاً لمشكلة الجريمة والانحراف (حويتي، 2001).

أهمية التوعية بمخاطر الجريمة ودور مؤسسات المجتمع في الوقاية: إن أول خطوة للوقاية من الجريمة هي الوعي، وإن الوعي بمخاطر الجريمة والانحراف ضرورة اجتماعية تقتضيها طبيعة الحياة البشرية؛ لأن العواقب الناتجة عن الجرائم والانحراف لا تمس مرتكبيها فقط، بل تشمل أطرافًا أخرى لا علاقة لها بالجريمة والانحراف، سواءً كانوا أقارب للمجرم أو المنحرف أو ليسوا أقاربًا. ومثال ذلك إن متعاطي المخدرات والمدمن عليها قد يتسبب في ضياع أسرته وتشرّد أبنائه وبناته، وغياب رب

الأسـرة (وجـوده في السـجن أو غيابـه عـن الأسـرة وانشـغاله بـأمور أخـرى) قـد يتسـبب كـذلك في سـوء الأحـوال الاجتماعيـة والاقتصـادية. ولمؤسسـات المجتمـع الرسميـة وغـير الرسمية دور كبير في حفظ الأمن، وذلك بمساهمتها في نشر مفهوم الوعي بين أفراد المجتمـع، فـأجهزة الأمـن مـثلاً، والأسـرة، والمؤسسـات التعليميـة، ووسـائل الإعـلام المختلفـة، والمؤسسـات الدينيـة كلـها لهـا دور في نشـر الـوعي بـين الأفـراد، ويمكـن للأجهزة الأمنية الاستعانة بها في مجال التوعية بخاطر الجريمة والابتعاد عن ارتكاب الجريمة (الحربي، 2005)وفيما يلي عرض موجز لدور تلك المؤسسات للوقاية من الجريمة:

أولا: المؤسسـات التعليميـة: تعـد المـدارس والجامعـات الركيـزة الأساسـية والمنبـع الـرئيس الـذي يكتسـب مـن خلالـه الإنسـان العلـم والمعرفـة، وفي مراحلـها المتدرجـة تتكامـل فـروع العلـم وتتسـع آفـاق المعرفـة وتنمـو المهـارات وتتحسـن السـلوكيات، ففـي المراحـل التعليميـة يكـون طالـب العلـم علـى اسـتعداد لتلقـي كـل مـا مـن شـأنه أن يـؤثر إيجابيـاً في تحسـين سـلوكياته وعاداتـه، وبخاصـة مـا ينعكـس منهـا علـى زيـادة فـرص الأمـان لشخصـه ولأسـرته. لـذا يجـب أن يـتم تزويـد الطلبـة بجرعـات وقائيـة يراعـى فيهـا التأثير على حسّ الطالب وانتمائه الاجتماعي بما يدفعه نحو الميل التلقائي إلى التمسك والالتـزام بـالنظم والتعليمـات –عمومـاً - في كافـة سـلوكياته، كمـا ينبغـي علـى الجامعـات الاهتمـام بتـدعيم انتمـاء هـؤلاء الشـباب لمجـتمعهم، وارتبـاطهم بأهدافـه وقضاياه الأساسية، من خلال التحريك الفاعل لطاقات الشباب ومن أهمها الطاقات المعنويـة الـتي تتمثـل في القـيم الدينيـة والثقافيـة الـتي تـنعكس علـى سـلوك الأفـراد والجماعـات وفي حوافزهم ودوافعهم الإنسـانية، وفي تعاملهم مـع بعضـهم البعض، وفي المواقـف الاجتماعيـة والظـروف المحيطـة بهـم (الحوشـان، 2005). وإن الـدور الأساسـي للمؤسسات التعليمية هو إعداد الفرد إعدادًا سليمًا وتربيته ليكون فاعلاً في الحياة، فهـي تسـعى إلى تحقيـق هـذا الهـدف بأسـاليب تربويـة مختلفـة. وإعـداد المـواطن الصـالح المسلح بالعلم والإيمان، والالتزام بالسلوك السوي، والمحافظة على النظام، وحب الخير لوطنـه، والحـرص علـى تـوفير الأمـن والسـلامة لـه ولغـيره. والـدور التربـوي للوقايـة مـن الجريمة والانحـراف يتجسـد في خطـط وبـرامج ومقـررات دراسـية موجهـة للطلبـة بهـدف تنشئتهم وفق سلوك اجتماعي سليم، وتحصينهم بالمبادئ والقيم الدينية والأخلاقية،

وتنمية شعورهم بالانتماء والولاء للوطن وحبه، وصقل شخصيتهم الإنسانية، وتأهيلها وتعويدها على الالتزام بالوسطية والاعتدال، والسلوك الاجتماعي المسؤول، وهذا العمل لا يمكن أن ينجح إلا إذا تعاونت على تحقيقه الأسرة والمدرسة وكافة الأجهزة التي تعمل في ميدان البناء التربوي والاجتماعي. وهذا هو صمام الأمان لوقاية المجتمعات من الانحراف وكافة الجرائم التقليدية والمستحدثة (الجنحي، 2007).فالمؤسسات التعليمية لها نصيب كبير في بناء فكر الإنسان وإعداده لمواجهة الحياة بكافة أصنافها وضروبها وأطيافها، كما أن الوعي الأمني يعول عليه كثيراً في صحة المعتقد، والعيش بانسجام داخل نسيج المجتمع الواحد؛ مثمناً أهمية الولاء والانسجام والوحدة والترابط بين أفراد الأمة. كما أن الوعي الأمني يهدي الإنسان للسلوك الذي يتعامل به مع الإنسان والمادة بشكل متوافق لا يضّر بنفسه، ولا يضّر بمن يتعامل معه في مناحي الحياة المختلفة (الحوشان، 2005). ولكي يزداد ارتباط طلبة المدارس والجامعات بمجتمعاتهم المحلية، وبالمجتمع بوجه عام، يمكن أن يمارسوا أثناء فترة دراستهم بعض الأنشطة التطوعية التي تحقق هذه الغاية، مثل المشاركة في جمعيات محاربة التدخين، ومحاربة المخدرات، ونشر الوعي المروري بين المواطنين والمقيمين، والمشاركة في حراسة التجمعات السكنية والتجارية خلال العطلة الصيفية، والمشاركة في محاضرات التوعية ضد الجريمة وتوزيع النشرات والملصقات والمطويات الخاصة بهذه التوعية على المواطنين. ويمكن أن تكون نتائج هذه الممارسة واحدة من الأسس التي تراعى عند تقويمهم خلال فترة حصولهم على درجاتهم العلمية. وينجح هذا الأسلوب في الربط بين طلبة الجامعة وبين المجتمع حينما يتم الاقتناع بالقيام به على أساس تطوعي بتدعيم من وسائل الإعلام الجامعي ووسائل الإعلام العامة والأجهزة الأمنية (الحوشان، 2005). لذا يترتب على أجهزة الأمن أن تمد المدارس والمعاهد والجامعات ومؤلفي المناهج الدراسية بالأبحاث والدراسات الخاصة بالعوامل والدوافع المؤدية لجنوح الأحداث وأمثلة للمشكلات التي تتعرف عليها أجهزة الشرطة من خلال عملها اليومي. وأن تقوم بزيارة المدارس والمعاهد والجامعات وإلقاء المحاضرات والدروس والمساهمة في التنشئة الاجتماعية الصالحة للطلبة وتوعيتهم أمنياً وتوجيههم وإرشادهم لوقايتهم من الانحراف (عدلي، 2001).

ثانيا: الأمن العام: لأجهزة الأمن دور مهم وفاعل في مجال التوعية بمخاطر الجريمة، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في المدارس والجامعات والمساجد والمؤسسات الأهلية والحكومية لتنفيذ برامج التوعية الأمنية، عن طريق إلقاء المحاضرات والندوات من قبل رجال الأمن أو المختصين الأكاديميين أو الأدباء أو رجال الدين؛ لعرض المشكلات التي يعاني منها المجتمع وتشمل الطالب في مدرسته أو جامعته، والموظف في عمله، والموظفة في عملها، مما يؤدي إلى تحسين العلاقة بين رجال الأمن والمواطنين إذا عرف المواطن أن رجل الأمن يريد حمايته وحماية أهله ووطنه من العبث. والمسؤولية الملقاة على عاتق رجال الأمن كبيرة، ولا تقتصر على حفظ الأمن والنظام فقط، بل تتجاوز ذلك إلى معرفة اتجاهات المواطنين ورغباتهم؛ لتحقيق ما يتعلق منها بسلامة المجتمع، وكذلك تصحيح المفاهيم الخاطئة لدى البعض، وتقبّل الآراء والمقترحات من المواطنين لحل بعض المشكلات الأمنية، وهذا يجعل المواطن يعيش المشكلة كما يعيشها رجل الأمن (السهلي، 2004).

ثالثا: دور الأسرة: تعدّ الأسرة المدرسة الأولى للفرد التي تشكل شخصيته، ويتعلم فيها العديد من وظائف التهيئة الاجتماعية. وعرف كل من رايت ورايت (Wright & Wright، 1994) الأسرة بأنها مؤسسة المجتمع الإنساني وهي إحدى أقوى مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الحياة لأنها تعلم الأطفال ضبط سلوكاتهم غير المقبولة وتأجيل الإشباع واحترام حقوق الآخرين. والمرأة نصف المجتمع وركن الأسرة والأساس الذي يقوم عليه بناء المجتمع؛ فهي أول من يتعامل معه الطفل، فهي تلقنه الصفات الفاضلة كالصدق، وحب النظام واحترامه، أما الأب فهو عماد الأسرة، وهو المسؤول عن أبنائه، وعن تربيتهم وتعليمهم، كما يجب على الوالدين أن يكونا قدوة حسنة لأبنائهم؛ لأن القدوة الحسنة أهم عناصر التربية السليمة. إن الوظيفة الأساسية للأسرة المحافظة على بقاء المجتمع وديمومته من خلال قيامها بالعديد من الوظائف البيولوجية والاقتصادية والسياسية، وتجدر الإشارة إلى أن الوظيفة الأساسية للأسرة هي التنشئة الاجتماعية وقيامها بدورها من خلال التربية والتوجيه والإرشاد وتدريب الأفراد على الأدوار الاجتماعية عن طريق تعليمهم الطرق الثقافية والاجتماعية للمجتمع وتوفير الدعم الاجتماعي ونقل العادات والتقاليد والقيم والعقائد السائدة في الأسر وتزويدهم بأساليب التكيف وكذلك تعلم المعايير والقيم والأدوار الاجتماعية، وإعداد الفرد

قيمياً من خلال الضبط المباشر وغير المباشر بالاعتماد على الأساليب العقابية والأساليب التحفيزية (Williams& Stacey& Carl، 2005).

رابعاً: وسائل الإعلام: يقصد بنشر الوعي بين المواطنين تصحيح المفاهيم الخاطئة لديهم وذلك بإقناعهم عن طريق تقديم المعلومات السليمة والحقائق الثابتة؛ لتساعد في أن يكون المواطن ذا رأي صائب، وخلق قابلية الاستعداد والتنفيذ الطوعي. وأما العلاقة بين الإعلام والأمن فهناك صلة وثيقة ورابطًا قويًا بين الإعلام والأمن. فالإعلام يعد مؤسسة إنسانية وطنية تسعى إلى الخير وإسعاد البشرية، ويقوم بممارسة وظائفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصدق وموضوعية، بعيدًا عن الكذب وخلق الشائعات، فلا يتخذ منها وسيلة لترويج ما لديه من مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة) وهذا ما نسميه: الإعلام السلبي، الذي يثير الغرائز. ويروج الأخبار الكاذبة والشائعات. وللدعاية الإعلامية دور في تحقيق الأمن؛ فهي تستطيع حشد كل قطاعات المجتمع وراءها. ووظيفة الإعلام تتمثل في تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة؛ لتساهم في تقديم الرأي الصائب في حادثة معينة أو واقعة من الوقائع، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيرًا موضوعيًا عن عقلية المواطنين واتجاهاتهم، ولقد تعددت وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة كالكتاب، والخطبة، والنشرة، والندوة، والمؤتمر الصحفي أو العلمي أو الأدبي أو السياسي، والمناظرة والصحيفة والسينما والإذاعة والتلفاز ووكالات الأنباء، وجميعها وسائل إعلام، ومن أهم وسائل الإعلام المؤثرة (الوسائل المرئية)، فلها تأثير كبير في التوعية الأمنية (السهلي، 2004).

خامساً: المؤسسات الدينية: تمارس المؤسسات الدينية دور هام وفاعل في حفظ توازن المجتمع ويتكامل النسق الديني مع الأنساق الاجتماعية الأخرى لإحداث التوازن والأمن داخل أبنية المجتمع المختلفة. حيث تقوم المؤسسة الدينية بمجموعة من الوظائف الاجتماعية داخل المجتمع، تتمثل في تأصيل القيم الاجتماعية النابعة من الشريعة الإسلامية، وإبراز أهمية التكامل الاجتماعي الذي يفرضه الإسلام لضمان أمن الفرد والمجتمع. وتقوية الأدوار الإيجابية للتنشئة الدينية خاصة في ضبط الوسائل الشخصية الذاتية المؤدية للجنوح أو ارتكاب الجريمة. وتقوية الجانب الديني في نفوس الناس بما يتلقونه من وعظ وإرشاد وتوجيه يعصمهم من الوقوع في المعاصي، ويجعلهم من عناصر الخير في المجتمع. وتزويد المصلين بشعور التضامن والأخوة في اجتماعهم للصلاة

والرغبة في معاونة بعضهم بعض، ونزع الرغبة في الاعتداء والتعدي على حقوق الغير من خلال اجتماعهم في الصلاة خمس مرات يومياً. وكذلك الإرشاد والتوجيه إلى الفضائل الإسلامية، وبيان محاسن السلوك الإسلامي الصحيح بين الفرد وأخيه، وبين الفرد وسائر قطاعات المجتمع وجماعاته. هذا إلى جانب نشر الوعي الديني بين جميع أفراد المجتمع، الأمر الذي يقرب الناس من دينهم، ويحبب إليهم الالتزام بأحكامه عن فهم وإيمان، فيقيهم ذلك شر الانحراف. بالإضافة إلى توجيه الناس إلى الالتزام بأوامر الدين واجتناب نواهيه. وكلها كما نعلم تبعد المرء عن الانحراف والجرائم (اليوسف، 2005).

2.2 الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض موجز لأهم الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت دور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية من الجريمة:

1.2.2 الدراسات العربية: (كسناوي، 2009) دراسة بعنوان: أطر دعم التعاون والتنسيق بين الشرطة ومؤسسات المجتمع (الأسرة والمؤسسات التعليمية) لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية. والتي هدفت إلى اقتراح أطر إيجابية لدعم التعاون والتنسيق بين المؤسسات التعليمية والأسرة وأجهزة الشرطة لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية. توصلت الدراسة إلى أن انتشار الجريمة بصورة كبيرة جعل من الصعب على الشرطة القيام بمفردها لمكافحة الجريمة لذا فإن المطلوب مشاركة المواطنين مع الشرطة لمكافحة الجريمة، وأنه بالإمكان للمؤسسات التعليمية دعم التعاون والتنسيق مع رجال الشرطة عن طريق البرامج التربوية والمناهج التعليمية، كما أن الأسرة لها دور كبير عن طريق التربية الإيجابية وتوجيه الأبناء للارتباط بأسس التربية الأمنية وان يكون الوالدان قدوة في التعامل الأسري للحفاظ على تماسك الأسرة لكي لا ينحرف الأبناء ويرتكبون الجرائم. وبينت النتائج أن للشرطة دور إيجابي مهم في نشر مفهوم الشرطة المجتمعية وذلك عن طريق التواصل والتقارب مع المجتمع وزيارة المدارس والأسر والمشاركة في الندوات والمحاضرات لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية.وفي دراسة أعدتها (آل علي، 2007)**بعنوان:** الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة ميدانية على مدينة الشارقة وقد استطلعت الدراسة أراء عينة مكونة "200" مفردة من الذكور والإناث، للتعرف على المعوقات التي تحول دون

تطبيق نظام الشراكة المجتمعية من جانب أفراد المجتمع مع العاملين في جهاز الشرطة، وأشارت الدراسة إلى أنه من بين المعوقات التي ترجع لأفراد المجتمع ان صراف أفراد المجتمع عن اللجوء إلى الشرطة في قضايا المخدرات وتقديم معلومات خاطئة، وانعدام روح التعاون إضافة إلى عدم التزام البعض بقوانين مكافحة الجريمة وسوء الفهم لفكرة الشراكة المجتمعية أما المعوقات التي يسببها العاملون في الشرطة فقد تمثلت في رفض بعض لعاملين في الشرطة مشاركة أفراد المجتمع في العمل الأمني، وعدم ثقة الشرطة بقدرات أفراد المجتمع ومعلوماتهم وانصرافهم عن الأخذ بمبدأ التشاور مع فئات المجتمع وافتقاد ابتكار الأساليب الجديدة لتدعيم المشاركات التطوعية مع الشرطة.

وفي دراسة قام بها (العبودي، 2007) بعنوان: مدى فاعلية المدارس المسائية في الوقاية من الانحراف، والتي هدفت إلى التعرف على دور المدارس المسائية في الوقاية من الانحراف في مدينة الرياض. واستخدم الباحث المنهج المسحي عن طريق المسح بالعينة الذي اعتمد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات التي تم توزيعها على 45 معلماً و400 طالباً. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها: أن المعلمين والطلاب موافقون تماماً على فاعلية المدارس المسائية في الوقاية من الانحراف، وان علاقة المعلمين مع الطلاب طيبة، وان المعلمين والطلاب موافقين تماما على عدم وجود سلوك عدواني لدى الطلاب في المدارس المسائية، وان هناك تسرب مدرسي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المعلمين والطلاب حول فاعلية المدارس المسائية في الوقاية من الانحراف ولصالح المعلمين الذين كانوا أكثر موافقة.

الدراسات الأجنبية: وأجرى لانس (Lance، 2008) دراسة بعنوان التعليم والجريمة. هدفت الدراسة الى تحديد طبيعة العلاقة بين التعليم والتثقيف الأمني وأنماط الجريمة، أجريت الدراسة على عينة من أفراد عينة الدراسة بلغ عددهم 126طالباً من المقيمين في إسكان الطلاب البالغ عددهم الكلي 292 طالباً وتنتمي الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية، واستندت الدراسة إلى العديد من الأدوات البحثية منها الاستبيان والإطلاع على المحاضر والتقارير الأمنية المرتبطة بالجريمة وانتشارها، وركزت الدراسة على العوامل المساعدة أو المشجعة التي تدعم العلاقة بين التثقيف أوالتعليم أو الوعي الأمني في علاقته بالجريمة وأنماطها، وركزت كذلك الدراسة على

اقتصاديات التعليم من حيث المهارات التعليمة ونوعية التدريب الذي يتلقاه الفرد في تحديد أنماطا لجرائم التي منها الجرائم الخاصة بذوي الياقات البيضاء، كما أن انخفاض الرواتب والبطالة تعتبر مسئولة بشكل مباشر عن نوع الجرائم السائدة، وأظهرت الدراسة أن مستويات وأشكال التوعية الأمنية يمكن أن تتحكم في تزايد أشكال وأنواع الجريمة، مع أنها على الجانب الأخر يمكن أن تسهم في الحد من انتشارها في المجتمع.

ودراسة قام بها كاميلو ولينورا ورث (Comello & Leonora & Ruth، 2004) بعنوان: اتجاهات طلبة المدارس المتوسطة في المناطق الريفية نحو الكحول والتدخين والمخدرات(Attitudes of rural Middle –School Youth Toward Alcohol Tobacco، Drugs and Violence). والتي هدفت إلى قياس توجهات طلبة المدارس المتوسطة في المناطق الريفية نحو المخدرات وغيرها وذلك لإيجاد أسس تسعى لتطوير أداء وسائل الإعلام من خلال المشاركين لصياغة إستراتيجية الرسائل التي تبعثها وأفكار العصف الذهني التي تبثها لضمان صياغة مفاهيم الحملة الإعلامية بصورة مناسبة ثقافيا واشتملت عينة الدراسة على 169 طالبا وطالبة من مجتمعات مختلفة وهي: كولورادو، كنساس، فلوريدا، نيوجيرسي،. وهم طلاب الصف السادس والسابع والثامن مع مراعاة مساواة أعداد الذكور لعدد الإناث. وقد كشفت نتائج الدراسة عن أن التعاطي الفعلي والعنف أكثر شيوعا في المناطق الريفية منه في المدن، وأشارت النتائج كذلك إلى أن أعضاء العصابات في الريف هم غالبا اصغر سنا منهم في المدن مع ارتفاع عددهم في الريف حيث ارتفع بنسبة 43٪.

المحور الثالث

المنهجية والإجراءات

1.3 منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فعلى صعيد البحث الوصفي تم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية والوقوف عند أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فقد تم جمع البيانات بواسطة أداة الدراسة الاستبانه التي تم تطويرها، وتحليلها إحصائيا، للإجابة عن أسئلة الدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة المسجلين على الفصل الدراسي الثاني في الجامعات الأردنية (2017-2016) (جامعة الحسين، الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك) بحسب ما أشارت إلية وحدة القبول والتسجيل في تلك الجامعات (الأردنية 31250، اليرموك 34500، والحسين 21250) طالب وطالبة.

3.3 عينة الدراسة: تم الاعتماد على أسلوب العينة العنقودية حيث تم تقسيم الجامعات حسب الإقليم الجغرافي، ومن ثم تم اختيار جامعة واحدة من كل إقليم بطريقة العينة العشوائية البسيطة، ثم تم اختيار عينة الدراسة من الطلبة من هذه الجامعات والتي تكونت من **590** طالب وطالبة. ويبين الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة على متغيرات (الجامعة، النوع الاجتماعي، ودخل الأسرة الشهري):

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة على متغيرات (الجامعة، النوع الاجتماعي، دخل الأسرة)

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة ٪
الجامعة	الحسين	144	24.4
	الأردنية	212	35.9
	اليرموك	234	39.7
	المجموع	**590**	**100.0**
النوع الاجتماعي	ذكر	310	52.5
	أنثى	280	47.5
	المجموع	**590**	**100.0**
	المجموع	**590**	**100.0**
دخل الأسرة شهريJD	أقل من 500	280	47.5
	1000-501	190	32.2
	أكثر من 1000	120	20.3
	المجموع	**590**	**100.0**

بينت النتائج في الجدول (1) عدد طلبة جامعة اليرموك شكل ما نسبته 39.7٪، مقابل 35.9٪ من طلبة الجامعة الأردنية، وشكل طلبة جامعة الحسين ما نسبته

24.4٪ من مجموع أفراد عينة الدراسة. كما بينت النتائج في الجدول (1) أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث وشكل الذكور ما نسبته 52.5٪ من مجموع أفراد عينة الدراسة، في حين شكلت الإناث ما نسبته 47.5٪ من مجموع أفراد عينة الدراسة.كما بينت النتائج في الجدول (1) أن عدد طلبة الكليات العلمية يفوق طلبة الكليات الإنسانية وشكلوا ما نسبته 59.8٪ من مجموع أفراد عينة الدراسة، في حين شكل طلبة الكليات الإنسانية ما نسبته 40.2٪ من مجموع أفراد عينة الدراسة.وبالنسبة لمتغير دخل الأسرة فقد احتل الطلبة ممن دخل أسرهم الشهري يقع ضمن الفئة (أقل من 500 دينار) المرتبة الأولى بنسبة 47.5٪، مقابل 32.2٪ من الطلبة ممن دخل أسرهم يقع ضمن الفئة (501-1000 دينار)، وأخيراً الطلبة ممن دخل أسرهم يقع ضمن الفئة (أكثر من 1000 دينار) بنسبة بلغت 20.3٪ من مجموع أفراد عينة الدراسة.

4.3 أداة الدراسة: بغرض تحقيق أهداف الدراسة، تم تطوير استبانه وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، بعد مراجعة الأدب النظري للدراسة والدراسات السابقة مثل: ودراسة (كسناوي، 2009) التي بينت دور الأسرة والمؤسسات التعليمية في مكافحة الجريمة. ودراسة (العبودي، 2007) التي تناولت دور المدارس في الوقاية من الانحراف. كما تم الاعتماد على دراسة (المشخص، 2005) في بناء فقرات بعد دور وسائل الإعلام في ضبط الجريمة. حيث اشتملت على الأجزاء التالية:

الجزء الأول: العوامل الديمغرافيه وتشمل المتغيرات التالية:

النوع الاجتماعي (ذكور، وإناث).

دخل الأسرة الشهري (أقل من 500 دينار، 501-1000 دينار، أكثر من 1000 دينار).

الجزء الثاني: ويتضمن (38) فقرة للتعرف على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع نحو آليات الوقاية من الجريمة. وعلى النحو الآتي:

تقيس الفقرات (1-9) دور الأسرة.

تقيس الفقرات (10-15) دور المؤسسة التعليمية.

تقيس الفقرات (16-23) دور المؤسسة الأمنية.

تقيس الفقرات (24-31) دور وسائل الإعلام.

تقيس الفقرات (32-38) دور المؤسسة الدينية.

وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد أوزان فقرات الاستبانه على النحو التالي: (أوافق بدرجة كبيرة جداً = خمس درجات)، (أوافق بدرجة كبيرة = أربع درجات)، (أوافق بدرجة متوسطة = ثلاث درجات)، (أوافق بدرجة قليلة = درجتان)، (أوافق بدرجة قليلة جداً = درجة واحدة).

5.3 صدق الأداة: تم عرض أداة الدراسة على سته من أعضاء الهيئة التدريسية في كليتي: الآداب والعلوم التربوية في جامعة الحسين، والجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك وذلك للتأكد من سلامة فقراتها لغوياً ومضموناً، ومدى تمثيلها لإبعاد الدراسة، وتم تعديلها على ضوء أراء المحكمين، حيث تم استبعاد بعض الفقرات وإضافة أخرى.

6.3 ثبات الأداة: للتأكد من ثبات تم حساب معادلة كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي بالاستعانة ببرمجية (spss). وقد كانت قيم معاملات الثبات مرتفعة وتدلل على الثبات والاتساق بين فقرات الأداة، والجدول (2) يبين النتائج:

جدول (2)

قيم معاملات الثبات لمجالات الدراسة

تسلسل الفقرات	مؤسسات التنشئة الاجتماعية	قيمة معامل الثبات
1— 9	الأسرة	0.845
10-15	المؤسسة التعليمية	0.812
16-23	المؤسسة الأمنية	0.782
24-31	وسائل الإعلام	0.847
32-38	المؤسسة الدينية	0.871
1-38	**الأداة ككل**	**0.937**

7.3 المعالجة الإحصائية: تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)والتي تشمل: مقاييس الإحصاء الوصفي وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع نحو آليات الوقاية من الجريمة. وتم إجراء اختبار (T) وتحليل التباين الأحادي

(One Way Anova) للتعرف على الفروق في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع نحو آليات الوقاية من الجريمة.وفقا للمتغيرات (النوع الاجتماعي، ومستوى دخل الأسرة الشهري).

المحور الرابع

الخاتمة

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي: ما هو دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المؤسسة التعليمية، المؤسسة الأمنية، وسائل الإعلام، المؤسسة الدينية) في المجتمع نحو آليات الوقاية من الجريمة؟ومن اجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المؤسسة التعليمية، المؤسسة الأمنية، وسائل الإعلام، المؤسسة الدينية) في المجتمع نحو آليات الوقاية من الجريمة؟وتم حساب قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة وتم التعامل معها لتفسير البيانات كما يلي:

منخفض	متوسط	مرتفع
2.49-1	3.49-2.50	5.00-3.50

وبناءً على ذلك فإن قيمة المتوسط الحسابي للفقرات الذي يقع ضمن الفئة -5.00 (3.50)يكون مستوى الاتجاه مرتفعاً وهذا يعني موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرة، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي يقع ضمن الفئة (2.5-3.49) فإن مستوى الاتجاه متوسط، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.49) يكون مستوى الاتجاه منخفضاً وهذا يعني عدم موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرة. وفيما يلي عرض نتائج السؤال الرئيسي للدراسة بالتفصيل:

أولا: ما هو دور الأسرة في المجتمع نحو آليات الوقاية من الجريمة؟

جدول (1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على اتجاهات افراد عينة الدراسة نحو دور الأسرة في الوقاية من الجريمة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	تهتم أسرتك دائما بالتنبيه لخطورة السلوك الجرمي	4.0288	1.03955	2	مرتفع
2	ينبه أفراد أسرتك ممن هم اكبر سنا منك دائما بخطورة رفاق السوء.	4.0593	0.93863	1	مرتفع
3	يشارك والديك أو أحدهما أو احد أفراد أسرتك في برامج التوعية الأمنية المعقودة من جهاز الأمن العام	3.9678	1.01298	4	مرتفع
4	يحرص أفراد أسرتك على متابعة برامج التوعية الأمنية التي يقدمها جهاز الأمن العام عبر وسائل الإعلام المختلفة	3.9559	.94037	5	مرتفع
5	يحرص والديك على نقل معرفتهم بخطورة أشكال السلوك الجرمي المختلفة	3.8576	.94325	6	مرتفع
6	ينبه والديك دائماً بضرورة الابتعاد عن مواطن الشبهه	3.9949	1.06733	3	مرتفع
-	المتوسط الحسابي العام	3.9774	0.71027	-	مرتفع

تظهر نتائج الجدول (1) أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات الطلبة لدور الأسرة في الوقاية من الجريمة قد بلغ 3.9774 ويمثل درجة تقدير مرتفعة مما يدلل على وجود اتجاهات ايجابية للطلبة عن جميع فقرات ذلك البعد. وقد احتلت الفقرة رقم (2) (ينبه أفراد أسرتك ممن هم اكبر سنا منك دائما بخطورة رفاق السوء) المرتبة الأولى، وجاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (5) (يحرص والديك على نقل معرفتهم بخطورة أشكال السلوك الجرمي المختلفة).

ثانيا: ما هو دور المؤسسة التعليمية في المجتمع نحو آليات الوقاية من الجريمة؟

جدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على اتجاهات إفراد عينة الدراسة نحو دور المؤسسة التعليمية في الوقاية من الجريمة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
7	تساعد المناهج الدراسية المقررة في الجامعة على رفع مستوى وعي الطالب الأمني	4.0034	1.09171	1	مرتفع
8	تعمل الجامعة على توعية طلبتها حول قضايا الأمن الاجتماعي وطرق الحد من الجريمة	3.6542	1.10828	4	مرتفع
9	يسهم إبراز الجامعة للقضايا المتعلقة بانحراف سلوك بعض الطلبة والعقوبات المتخذة ضدهم في زيادة الوعي الأمني للطالب	3.5610	1.16638	7	مرتفع
10	معرفة الطلبة بنظام العقوبات في الجامعة يقلل من فرصة انخراط البعض منهم في ارتكاب سلوكيات مخالفة للقانون	3.9695	.97633	2	مرتفع
11	يسهم عقد الندوات والمؤتمرات الأمنية الطلابية في الجامعة في زيادة الوعي الأمني بين الطلاب	3.7949	1.08249	3	مرتفع
12	تحرص مديرية الأمن العام على تبادل المعلومات مع الجامعة مما يسهم في زيادة التوعية الأمنية بين الطلاب	3.5508	1.14484	8	مرتفع
13	يحرص أعضاء هيئة التدريس على توعية الطلاب بخطورة أشكال السلوك الجرمي في المجتمع	3.6542	1.09130	5	مرتفع
14	إن عقد الدورات التدريبية داخل الجامعة من قبل رجال الأمن العام يزيد من وعي الطلاب الأمني	3.6186	1.11114	6	مرتفع
-	المتوسط الحسابي العام	3.7258	0.69113	-	مرتفع

تظهر نتائج الجدول (2) أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات الطلبة دور المؤسسة التعليمية في الوقاية من الجريمة قد بلغ 3.7258 ويمثل درجة تقدير مرتفعة مما يدلل على وجود اتجاهات ايجابية للطلبة تجاه جميع فقرات ذلك البعد. وقد احتلت الفقرة رقم (7) (تساعد المناهج الدراسية المقررة في الجامعة على رفع مستوى وعي الطالب الأمني) المرتبة الأولى، وجاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (12) (تحرص مديرية الأمن العام على تبادل المعلومات مع الجامعة مما يسهم في زيادة التوعية الأمنية بين الطلاب).

ثالثا: ما هو دور المؤسسة الأمنية في المجتمع نحو آليات الوقاية من الجريمة؟

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور المؤسسة الأمنية في الوقاية من الجريمة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
15	تركز إدارة العلاقات العامة بمديرية الأمن العام على جوانب التوعية الأمنية	4.1373	0.97148	1	مرتفع
16	تهتم مديرية الأمن العام بمعالجة القضايا المرتبطة بأسباب الجريمة	4.0220	0.80819	2	مرتفع
17	تتابع مديرية الأمن العام تطوير آليات التثقيف الأمني في الجامعات	3.8322	1.09513	6	مرتفع
18	تشجع مديرية الأمن العام الطلاب على الاشتراك في دورات تدريبية على مكافحة الجريمة	3.6508	1.13896	9	مرتفع
19	يتم توعية الطلاب بخطورة الانضمام للتنظيمات الإرهابية	3.7441	1.11507	8	مرتفع
20	تستخدم مديرية الأمن العام الأساليب الحديثة لتطوير آليات التوعية الأمنية	3.9627	1.02530	4	مرتفع
21	تنشر مديرية الأمن العام إحصائيات الجريمة لزيادة الثقافة الأمنية بين الطلاب في الجامعة	3.8542	1.05973	5	مرتفع
22	تكاتف الجهود بين مديرية الأمن العام وأفراد المجتمع المحلي يقلل من فرص الجريمة في المجتمع	4.0186	1.04467	3	مرتفع
23	تشجع مديرية الأمن العام الاشتراك في الحملات الأمنية لزيادة الوعي الأمني بين أفراد المجتمع	3.8017	1.10394	7	مرتفع
-	المتوسط الحسابي العام	3.8915	0.69908	-	مرتفع

تظهر نتائج الجدول (3) أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات الطلبة دور المؤسسة الأمنية في الوقاية من الجريمة قد بلغ 3.8915 ويمثل درجة تقدير مرتفعة مما يدلل على وجود اتجاهات ايجابية للطلبة تجاه جميع فقرات ذلك البعد. وقد احتلت الفقرة رقم (15) (تركز إدارة العلاقات العامة بمديرية الأمن العام على جوانب التوعية الأمنية) المرتبة الأولى، وجاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (18) (تشجع مديرية الأمن العام الطلاب على الاشتراك في دورات تدريبية على مكافحة الجريمة).

رابعا: ما هو دور وسائل الإعلام في المجتمع نحو آليات الوقاية من الجريمة ؟

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور وسائل الإعلام في الوقاية من الجريمة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
24	تسهم وسائل الإعلام المختلفة بتوعية الطلاب بالقضايا المرتبطة بأسباب الجريمة	4.0763	0.92096	2	مرتفع
25	تسهم المسلسلات التلفزيونية في توعية الطلاب بانماط مستحدثة من الجرائم	4.1271	0.87743	1	مرتفع
26	تسهم البرامج التلفزيونية بتوعية الطلاب بأنماط مستحدثة من الجرائم	4.0661	97544.	3	مرتفع
27	تسهم الأفلام السينمائية في توعية الطلاب بأنماط مستحدثة من الجرائم	3.8644	0.98989	6	مرتفع
28	تخصيص حيز دائم للتوعية الأمنية على المواقع الالكترونية لجامعة يعزز من وعي الطلاب الأمني	3.6949	1.03675	8	مرتفع
29	نشر تفاصيل بعض الجرائم في الصحف يزيد من وعي الطلاب بمخاطر الجريمة	3.8831	1.02344	5	مرتفع
30	تكرار المشاهد التي تد ل على التوعية الأمنية في وسائل لإعلام يزيد من وعي الطالب	3.7966	1.06781	7	مرتفع
31	للإعلام في الجامعة دور فاعل في نشر التوعية الأمنية بين الطلاب	3.9203	95507.	4	مرتفع
-	المتوسط الحسابي العام	3.9286	0.68455	-	مرتفع

تظهر نتائج الجدول (4) أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات الطلبة دور وسائل الإعلام في الوقاية من الجريمة قد بلغ 3.9286 ويمثل درجة تقدير مرتفعة مما يدلل على وجود اتجاهات ايجابية للطلبة عن جميع فقرات ذلك البعد. وقد احتلت الفقرة رقم (25) (تسهم المسلسلات التلفزيونية في توعية الطلاب بأنماط مستحدثة من الجرائم) المرتبة الأولى، وجاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (28) (تخصيص حيز دائم للتوعية الأمنية على المواقع الالكترونية لجامعة يعزز من وعي الطلاب الأمني).

خامسا: ما هو دور المؤسسة الدينية في المجتمع نحو آليات الوقاية من الجريمة؟

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو دور المؤسسة الدينية في الوقاية من الجريمة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
32	يحرص بعض رجال الدين على التوعية بخطورة الانخراط في بعض السلوكيات الجرميه	3.7458	1.17549	6	مرتفع
33	يعصم الوعظ والإرشاد الفرد من الوقوع في المعاصي	3.7915	1.08027	4	مرتفع
34	يقلل الوازع الديني لدى الفرد الرغبة في الاعتداء والتعدي على حقوق الغير	4.0559	1.05627	1	مرتفع
35	نشر الوعي الديني بين أفراد المجتمع يقلل من مستوى الجريمة	3.9475	1.02711	2	مرتفع
36	الدعوة إلى الالتزام بأوامر الدين واجتناب نواهيه يقلل من فرصة ارتكاب الجريمة	3.7847	1.07579	5	مرتفع
37	تسهم البرامج الدينية في توعية الطلاب بالابتعاد عن طرق ارتكاب الجريمة	3.6475	1.19753	7	مرتفع
38	تحرص الجامعة على عقد ندوات ومحاضرات لمختصين بالجانب الديني لتوعية الطلاب بالجريمة ومخاطرها	3.8644	1.07696	3	مرتفع
-	المتوسط الحسابي العام	3.8339	0.82384	-	مرتفع

تظهر نتائج الجدول (5) أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات الطلبة نحو دور المؤسسة الدينية في الوقاية من الجريمة قد بلغ 3.8339 ويمثل درجة تقدير مرتفعة مما يدلل على وجود اتجاهات ايجابية للطلبة تجاه جميع فقرات ذلك البعد. وقد احتلت الفقرة رقم (34) (يقلل الوازع الديني لدى الفرد الرغبة في الاعتداء والتعدي على حقوق الغير) المرتبة الأولى، وجاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (37) (تسهم البرامج الدينية في توعية الطلاب بالابتعاد عن طرق ارتكاب الجريمة).

سادسا: دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع نحو آليات الوقاية من الجريمة؟

جدول (6)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
2	دور الأسرة	3.9774	0.71027	1	مرتفع
4	دور وسائل الإعلام	3.9286	0.68455	2	مرتفع
1	دور المؤسسة الأمنية	3.8915	0.69908	3	مرتفع
5	دور المؤسسة الدينية	3.8339	0.82384	4	مرتفع
3	دور المؤسسة التعليمية	3.7258	0.69113	5	مرتفع
-	المتوسط الحسابي العام	3.8674	0.57144	-	مرتفع

تظهر نتائج الجدول (6) أن هناك دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع نحو آليات الوقاية من الجريمة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 3.8674 بانحراف معياري 0.57144 ويمثل درجة تقدير مرتفعة مما يدلل على أن اتجاهات الطلبة نحو دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع نحو آليات الوقاية من الجريمة من وجهة نظر افراد عينة الدراسة ايجابية. وقد احتل مجال دور الأسرة في الوقاية من الجريمة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.9774) وانحراف معياري (0.71027)، تلاه مجال دور وسائل الإعلام بمتوسط حسابي (3.9286) وانحراف معياري (0.68455)، وجاء في المرتبة الثالثة مجال دور المؤسسة الأمنية بمتوسط حسابي (3.8915) وانحراف معياري (0.69908)، وجاء في المرتبة الرابعة مجال دور المؤسسة الدينية بمتوسط حسابي (3.8339) وانحراف معياري

(0.82384)، وجاء في المرتبة الخامسة والأخيرة دور المؤسسة التعليمية بمتوسط حسابي (3.7258) وانحراف معياري (0.69113).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل هناك فروق في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة تعزى للنوع الاجتماعي؟ للإجابة عن هذا السؤال تم إجراء اختبار اختبار (ت) للتعرف على الفروق دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة تعزى للنوع الاجتماعي، والجدول (7) يبين النتائج:

جدول (7)

نتائج اختبار (ت) للتعرف على الفروق دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة تعزى للنوع الاجتماعي

فئات المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	الدلالة الإحصائية
ذكور	3.8729	0.57339	0.247	0.805
إناث	3.8613	0.57023		

تبين نتائج الجدول (7) عدم وجود فروق في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة تعزى للنوع الاجتماعي، اعتمادا على عدم معنوية قيمة (ت) المحسوبة البالغة (0.247) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل هناك فروق في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة تعزى لمستوى دخل الأسرة الشهري؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة تعزى لمستوى دخل الأسرة الشهري، والجدول (8) يبين النتائج:

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة تعزى لمستوى دخل الأسرة الشهري

فئات المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 500 دينار	3.9633	0.60605
501-1000 دينار	3.6809	0.53870
أكثر من 1000 دينار	3.9390	0.46027
المجموع	3.8674	0.57144

تظهر النتائج الواردة في الجدول (8) وجود فروق ظاهرية بين قيم المتوسطات الحسابية.

ولتحديد فيما إذا كانت تلك الفروق ذات دلالة إحصائية تم إجراء تحليل التباين الأحادي، ويبين الجدول (9) نتائج التحليل:

جدول (9) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة تعزى لمستوى دخل الأسرة الشهري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	f	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	9.798	2	4.899	*15.754	0.000
داخل المجموعات	182.535	587	0.311		
الكلي	192.332	589			

❖**ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)** يتضح من معطيات الجدول (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة تعزى لمستوى دخل الأسرة الشهري حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (15.754) وهي معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية وقد كانت الفروق لصالح طلبة الجامعة ممن دخل أسرهم ضمن الفئة (أقل من 500 دينار) على حساب (501-1000دينار)، ولصالح (501-1000 دينار) على حساب (أكثر من 1000 دينار)، والجدول (10) يبن النتائج:

جدول (10) نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية للتعرف على الفروق في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة تعزى لمستوى دخل الأسرة

فئات المتغير	المتوسط الحسابي	أقل من 500 دينار	501- 1000 دينار	أكثر من 1000 دينار
أقل من 500 دينار	3.9633	-	*0.28237	0.02422
501-1000 دينار	3.6809	-	-	*0.25815-
أكثر من 1000 دينار	3.9390	-	-	-

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

2.4 مناقشة النتائج:

بينت النتائج أن هناك دور لمؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع نحو آليات الوقاية من الجريمة من وجهة نظر افراد عينة الدراسة وأن اتجاهات الطلبة نحو دور المؤسسات في الوقاية من الجريمة كانت ايجابية. وقد احتل مجال دور الأسرة في الوقاية من الجريمة المرتبة الأولى وهذا يمكن تفسيره إن الاسره تقوم بدور في توعية الأبناء بخطورة السلوك الجرمي في المجتمع وضرورة الابتعاد عن مسببات السلوك الجرمي وعوامل الخطورة نظراً لتخوف الأسرة من انخراط الأبناء في أشكال السلوك الجرمي سيما المستحدثة منها بفعل عوامل التكنولوجيا والرفاق وغيرها. جاء في المرتبة الثانية مجال دور وسائل الإعلام حيث تقوم وسائل الإعلام بدور ايجابي في التوعية الأمنية حيث نشاهد برامج متخصصة في التوعية الأمنية تعدها مديرية الأمن العام وهناك برامج تلفزيونية أيضاً تركز على عملية التوعية الأمنية بخطورة السلوك الجرمي في المجتمع. وجاء في المرتبة الثالثة مجال دور المؤسسة الأمنية ويتضح ذلك من خلال قيام المؤسسة الأمنية بالتوعية الأمنية من خلال الكتيبات والنشرات والمؤتمرات ووجود قنوات إذاعية خاصة بالمؤسسة الأمنية للتوعية الأمنية والتحذير من خطورة الانخراط في أشكال السلوك الجرمي في المجتمع. وجاء في المرتبة الرابعة مجال دور المؤسسة الدينية من خلال الخطب والوعظ والإرشاد الديني وتوعية الأهالي والمصلين بضرورة الابتعاد عن عوامل الخطورة ومسببات السلوك الجرمي في المجتمع، وجاء في المرتبة الخامسة والأخيرة دور المؤسسة التعليمية ويمكن تفسير ذلك انه بالرغم من قيام المؤسسة التعليمية بدورها في التوعية الأمنية إلا انه يلاحظ تواضع هذا الدور نتيجة

الظروف التي تمر بها بعض الجامعات الأردنية والمتمثلة بتزايد أشكال العنف الجامعي. تلتقي النتيجة مع دراسة (العبودي، 2007) التي بينت أن المعلمين والطلاب موافقون تماما على فاعلية المدارس المسائية في الوقاية من الانحراف، وان علاقة المعلمين مع الطلاب طيبة، وان المعلمين والطلاب موافقين تماما على عدم وجود سلوك عدواني لدى الطلاب في المدارس المسائية. ونتائج دراسة (كسناوي، 2009) التي بينت أن انتشار الجريمة بصورة كبيرة جعل من الصعب على الشرطة القيام بمفردها لمكافحة الجريمة لذا فإن المطلوب مشاركة المواطنين مع الشرطة لمكافحة الجريمة، وأنه بإمكان المؤسسات التعليمية دعم التعاون والتنسيق مع رجال الشرطة عن طريق البرامج التربوية والمناهج التعليمية، كما أن الأسرة لها دور كبير عن طريق التربية الإيجابية وتوجيه الأبناء للارتباط بأسس التربية الأمنية وان يكون الوالدان قدوة في التعامل الأسري للحفاظ على تماسك الأسرة لكي لا ينحرف الأبناء ويرتكبون الجرائم. كما تتفق النتيجة مع نتيجة دراسة (العبودي، 2007) التي بينت أن المعلمين والطلاب موافقون تماما على فاعلية المدارس المسائية في الوقاية من الانحراف، وان علاقة المعلمين مع الطلاب طيبة، وان المعلمين والطلاب موافقين تماما على عدم وجود سلوك عدواني لدى الطلاب في المدارس المسائية.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة تعزى للنوع الاجتماعي. وهذا معناه توافق الطلبة الذكور والإناث في الرأي حول دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع نحو آليات الوقاية من الجريمة من وجهة نظر افراد عينة الدراسة.

وبينت النتائج كذلك وجود فروق في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة تعزى للكلية، وقد كانت الفروق لصالح طلبة الكليات الإنسانية ومرد هذه النتيجة أن خبرة طلبة الكليات الإنسانية بأشكال وخطورة السلوك الجرمي أكثر من نظرائهم طلبة الكليات العلمية الذين لا يهتمون كثيرا بسبب انشغالهم كثيرا بأمور الدراسة ومتطلباتها.

وأخيراً أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة تعزى لمستوى دخل الأسرة وقد كانت الفروق لصالح طلبة الجامعة ممن دخل أسرهم ضمن الفئة (أقل من 500 دينار) على حساب (501-

1000دينار) ولصالح (501-1000 دينار) على حساب (أكثر من 1000 دينار). فالطلبة ممن أسرهم تتقاضى دخل أعلى هم غير مهتمين وغير مدركين أهمية دور التوعية الأمنية في الوقاية من الجريمة.

3.4التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة تم صياغة التوصيات التالية:

زيادة مستوي التوعية والوقاية من الجريمة من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية بشكل مستمر ومتكامل في المجتمع.

إجراء مزيد من الدراسات العلمية حول دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمعات الانسانية نحو آليات الوقاية من الجريمة من خلال مراكز البحوث العلمية للحد من الجريمة وتنمية المجتمعات.

المراجع

أ- المراجع العربية:

إبراهيم، أكرم نشأت(2004).سياسة الوقاية من الجريمة، **مجلة الأمن والقانون**، كلية شرطة دبي، العدد الثاني، ص67، الإمارات.

أبو السعود، طارق علي (2017) مركز الاعلام الامني، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية_ دولة الكويت.

أل علي، مريم (2007).**الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن، دراسة ميدانية على مدينة الشارقة.**الإمارات العربية المتحدة: الإدارة العامة لشرطة الشارقة، متوفر عبر موقع الإدارة العامة لشرطة الشارقة.

جبلي، علي عبد الرزاق (1998).**الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي**، ندوة الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، الإسكندرية.

الجنحي، علي، (2007)، **دور التربية في وقاية المجتمع من الانحراف الفكري**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الحربي، عبد الكريم (2005). **الدور الاجتماعي للمؤسسات الأمنية**.ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 2/21 حتى 2/24.

الحوشان، بركة (2005)، **الدور الأمني للمؤسسات التربوية**. ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 2/21 حتى 2/24 من عام 1425هـ.

حويتي، أحمد (2001). **دور الإذاعة والتلفزيون في نشر الوعي الأمني والوقاية من الجريمة والانحراف: نظرة عامة**. ندوة دور مؤسسات الإعلام والتنشئة في نشر الوعي الأمني ومحاصرة الجريمة. الإمارات العربية المتحدة.

السهلي، علي (2004)، دور المواطن في تحقيق الأمن. متوفر عبر: ww.kapl.org.sa/files/18.w

العبودي، فهد (2007). **مدى فاعلية المدارس المسائية في الوقاية من الانحراف**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عدلي، عصمت (2001). **علم الاجتماع الأمني والأمن والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

الغرباوي، محمد (2007). **الاتجاهات النفسية**. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

كسناوي، محمود (2009). **أطر دعم التعاون والتنسيق بين الشرطة ومؤسسات المجتمع (الأسرة والمؤسسات التعليمية) لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية.ندوة الأمن مسئولية الجميع**، الشرطة المجتمعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

اليوسف، عبد الله (2005). **الأمن مسؤولية الجميع: رؤية مستقبلية**، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 2/21 حتى 2/24 من عام 2005.

ب- المراجع الأجنبية:

Comello، K & Leonora، M & Ruth، E(2004)، **Attitudes Of rural Middle –School Youth Toward Alcohol Tobacco**، Drugs and Violence، The Rural Educator، Vol 4، No 3، pp 68-82.

Lance، Lochner، (2008) **Education And Crime، Department Of Economics، University Of Western Ontario**، London، Ontario، Canada، N6A 5C2. 130. Email: llochner@uwo.ca. This Article Appears In The International Encyclopedia Of Education، 3rd Edition.